

## جباية الشام في الاسلام

٣

و كانت ايام الجراكسة فريدة بثروة عمالها والغالب ان الواحد منهم كان يأخذ رزق مئة الف او مئتي الف انسان على نحو ما كانت الحال في مصر قبل اربعين سنة ولكن الثروة كانت شيئاً كثيراً في تلك الايام محصورة في الافراد فقد أخذ تيمور من دمشق لما جاءها سنة ٨٠٣ عدا الماكول والمثروب وغيره الف الف دينار فقام بها اهل دمشق من غير مشقة فلم يرض تيمور بذلك وقال ان المطلوب بحساب بلاده وهو عشرة آلاف الف دينار او الف تومان والتومان عشرة آلاف دينار من الذهب نزل بالناس باستخراج هذا منهم ثانياً بلاء عظيم ولما حمل الى تيمور قال هذا المال لحسابنا انما هو ثلاثة آلاف الف دينار وقد بقي عليكم سبعة آلاف الف دينار وظهر لي انكم عجزتم ثم اخذ اموال المصريين حكام البلاد والتجار الغائبين عن دمشق وافرد على كل رأس من كبير وصغير عشرة دراهم شامية وافرد على اوقاف الجوامع والمساجد اجرة ثلاثة اشهر فتزايدت الهلايا وكانت دمشق يومئذ احسن مدن الدنيا واعمرها كما قال المؤرخ ولذلك كان عليها ان تجتمع عشرة ملايين دينار وهو اذا قيد اعتباره بنسبة هذه الايام لا يقل عن مئتي مليون ليرة رجوع الرسوم والمكوس في القطر الشامي فقد تنوعت انواعها في عهد الجراكسة ومنها ما كان الخلف يلغيه على غير ارادة السلف وترى الى اليوم في جامع حلب الكبير (٢) عدة سوار في الغاء الرسوم فالسارية الاولى كتب عليها ان الملك دمرداش ابطل سنة ٨١١ مكس البيض من المملكة الحلبية . الثانية ابطل فيها الملك جقمق سنة ٨٥٢ ما كان يؤخذ ظمناً من الدالين في سوق الحراج . الثالثة في سنة ٨٤٦ بابطال الملك الظاهر جقمق مكس الكتان . الرابعة سنة ٨٤٦ بابطال ما كان يؤخذ من اهل سرمين . الخامسة بتاريخ سنة ٨٥٧ بابطال مكس الزيتون من قرى عزاز . السادسة سنة ٨٦٤ بابطال

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي وتاريخ مخطوط ناقص من اوله (٢) تاريخ حلب الشهباء للدكتور بيشوف الجرمانى

ما تجدد على المصبغة بقلعة القصير عن كل خابية عشرة دراهم وان لا يؤخذ منهم سوى كل خابية درهم واحد وغيرها بابطال مكس السلاح في جميع سوق السلاح ومنها ما كتب سنة ٨٨٢ بابطال مكس الملح الداخل مدينة حلب ومنها لابطال ما على الدباغين بديركوش من المكس المظلمة ومنها ما صدر سنة ٨٩٣ بابطال ما كان يأخذ ناظر الحنة من سوق الحناوية ومنها ما صدر سنة ٩٠٢ بابطال ما كان يؤخذ عن مكس القطن ومنها ما صدر سنة ٩٠٢ بابطال مكس المسك والزعفران ومنها بابطال مكس السماق ومنها بابطال ما هو معين عن ختم القماش العراقي والدمشقي والقدسي . ومعظم هذه الاوامر المطورة على الاعمدة مشفوعة بجملة ملعون ابن ملعون من جدها او يعيدها الى غير ذلك من استجلاب اللعنات على من يجدها ومنها كان الله ورسوله خصمه يوم القيامة الى غير ذلك من القيود والعقود .

ويحق لنا ان نستنتج مما تقدم ان المكوس كانت تختلف باختلاف البلاد كما كان في طرابلس لايجب مثله في حمص وما كان في القدس لا عهد لحلب به وما في دمشق لا مثل له في المدن الاخرى وهاك امثلة اخرى من هذا القبيل ففي مدخل جامع طرابلس<sup>(١)</sup> امر بابطال المظالم المحدثات على اهل طرابلس من الت-جبر على قوت العباد من القمح والاحمر والحبز والفراخ وغير ذلك وذلك في ايام ابي النصر شيخ سنة ٨١٠ وفي مدخل هذا الجامع امر من صاحب طرابلس بابطال منع استيفاء رسم الدخان وما يسأديه من يكون متكلم في ديوان الحجوية الكبرى واستاد دارية الديوان الشريف من سكر وخل وغير ذلك ومن طرح الصابون والزيت والبلس (Potasse) ومن جميع ما يحدث من ديوان النيابة والديوان الشريف وغيرها من جميع الكلف والمخادم الجارية بها العادية قديماً والحادثة مستقبلاً سنة ٩٠٨ وعلى حائط مدرسة الشمسية امر كتب سنة ٨٢٦ بابطال الملك اشرف برسباي ما على البلاد الطرابلسية من الخيل بالبريد وفي سنة ٨٤٦ سومع عوام القدموس بما على انوال الحياكة وخراج الكروم بالندموس مساحة مستمرة على الدوام ونقش ذلك على حائط الجامع الكبير وفي

(١) رحلة فان برشم الى سورية Van berchem : Voyage en Syrie

سنة ٨٥١ ابطال ما تجدد على عوام القدموس والكهف والمنيقة والعايقة والحوايي من الاعمال الطرابلسية من الثياب الحام ودورة الاستاددار . وفي مدرسة طرابلس رسم بابطال ما على النخيرة ( السلخ ) بطرابلس من الموجب لديوان النيابة وقدره في كل يوم ثمانون درهماً وباطال معلوم كتابة السر احد وعشرون درهماً ومعلوم الحجووية ثلاثة عشر درهماً وفي حائط تلك المدرسة أيضاً كتابة بتاريخ ٨٨٨ بابطال المظالم وهي الطروحات التي كانت تطرح على التجار والمتسبين بمدينة طرابلس وذلك عن الصابون والكروم والزيت وغير ذلك وفي سنة ٨٨٨ ابطال مكس الدواليب الحرير والقصابة بالكهف والقدموس وابطال مكس نخيرة البقر والجاموس وقطع الضأن وقرم الاساكنة بالقدموس والحوايي وعلى ذلك الحائط كتب سنة ٩٠٩ بابطال المظالم والحوارث عن فلاحى الوقف ان لا يكرهوا فلاحى الوقف الا الجزية الشرعية والمال المقرر وفي سنة ٨٢١ ابطال ضمان المكس بسوق العطارين بطرابلس الشام وكتب على حائط مدرسة الرفاعية سنة ٨٧٠ ان لا يؤخذ من تجار حماة وغيرها من السمسرة والترجمة الا ما جرت به العادة القديمة وهي على الالف عشرة دراهم لا غير وان لا يتناول الاجرة الا من باشر العمل بنفسه من ابناء السبيل ومنع النصارى من الترجمة والسمسرة وان لا يؤخذ شيء من باع سلعته بغير دلال .

وبذلك رأيت ان الفاء لمظالم والمغارم كان على أشده في آخر أيام الجراكسة وكان من أسوأ ملوكهم شعبان قال المؤرخون فيه انه كان متطلعاً الى جمع المال وأقام ديواناً يرأسه للبدل وفتح باب قبول البدل في الاقطاعات والوظائف وجعل لذلك ديواناً قائماً بالذات وكان يعين البدل في المناشير وهو مبلغ ثلثمائة درهم فما فوقها والحلاصة فان الجراكسة تفتنوا في طرح المكوس ومن غريبها في أيامهم مكس القرعان وذلك ان شخصاً من المماليك الجراكسة كشف رأسه في سنة ٨٣٠ بين يدي السلطان فاذا هو اقرع فضحك منه السلطان فقال ذلك المملوك اجملني والى القرعان يا مولانا السلطان فأجابه السلطان الى ذلك واخرج له مرسوم سلطاني به وان يكون شيخ القرعان وخلع عليه خلعة فصار يدور في الاسواق والحارات ويكشف رؤوس الناس فمن وجده اقرع يأخذ منه ديناراً حتى اعيان الناس فضج منه الناس وشكوه للسلطان فضحك ونادى بالامان للقرعان وان كل شيء على حاله وكسب ذلك الرجل في هذه الحركة مالاً عظيماً .

انتهى دور الجراكسة المحزن المرمض وأملت الامة بدخولها في حوزة الترك العثمانيين ان ترى أيام رغد وسعادة لانها دولة جديدة تتحامي ما أمكن الاغلاط التي وقعت فيها الحكومة قبلها ولكن جاء الامر على العكس من ذلك على ما تراء . لما فتح السلطان سليم العثماني الشام ومصر بعد ان كان في ضائقة شديدة اضطر معها الى الاستدانة من بعض التجار فل وقد ملأ خزائنه من أموال الجراكسة : اني ملأت الانايير بالذهب وكل من يستطيع من اخلافي ان يلاها دراهم فليختم عليها بطابعه والا فتبقى الخزينة السلطانية محتومة بطابعي . هذه كانت وميته ولذلك كانت خزينة « الاندرون » محتومة بخاتم سليم . لا جرم ان اكثر فتوح السلاطين العثمانيين كان السائق اليها حب الغنائم والنهب ولذلك كانوا يرجحون فتح البلاد في جهات اوربا على الفتح في آسيا لان تلك كانت أغنى في نظرم وعلى شيء من الانتظام في الجملة تسد مغامرها نعمة جيوشهم وخواصمهم وفيها من الجمال ما يكافيء الاتعاب فيتمتع السلطان وأهل دولته بمن شاؤا من بنات المغلوبين وبنينهم ولذلك جاء النسل التركي في الامتنة فقط مزيجاً من الروم والكروج والبشناق والارناؤد والرومان والصرب والبلغار والمجر والطليان والروس والبولونيين وغيرهم من أمم اوربا .

قال ابن اياس<sup>(١)</sup> كان في حلب من المال عندما فتحها سليم بن عثمان نحو مائة ألف ألف دينة - ار ورأى من الكنايش الزركش والرقاب الزركش والطير والسروج الذهب والبلور وطبول البازات واللجم المرصعة والفصوص المشددة والبركستوانات الفولاذ الملون والسوف المسقطة بالذهب والزرديات واخوذ الفاخرة وغير ذلك من السلاح ما لم يره قط ولا فرح به أحد من أجداده ولا أحد من ملوك الروم لان الذي جمعه الغوري بن الاموال من وجوه الجور والظلم والتحف التي أخرجها من الخزائن من وفائد الملوك السالفة من عهد ملوك الترك الجراكسة احتوى على جميعه السلطان سليم شاه بن عثمان من غير تعب ولا مشقة .

ولما دخل السلطان سليم دمشق تفنن في ضرب المكوس ومن جملتها المكوس على المومسات<sup>(٢)</sup> فتأسف العقلاء واكبر الامر اهل الدين والورع . ومن وصل به الطمع في مال الامة الى هذه الدرجة وهو في مبدل تغلبه على البلاد يجب عليه ان

(١) تاريخ مصر (٢) الكواكب السائرة .

برها شيئاً من العدل بنسبها مظالم الدولة الجركسية وحدث ما شئت ان تحدث عما احده اخلافه من البدع في الارتفاعات بعده حتى قال مؤرخو الترك<sup>(١)</sup> انفسهم ان خراج ايلة الشام كله كان يعطى للمرأة السابعة من نساء السلطان براهيم وكان الجاني يأتي دمشق فيجيبها بنفسه لان نساء القصر لم يكنن يامنن احداً من الولاة والمتصرفين على جبايتها من الامة فتأمل ايلة بل مملكة كهذه تعطى جبايتها لامرأة واحدة من نساء القصر تنفقها على زينتها وازيائها كيف تكون مجايبها اذلة مصروفة سبلها !

قسم القطر السوري اوائل الفتح العثماني الى اربع ايلات كبرى<sup>(٢)</sup> وهي ايلة دمشق وتحتوي على الوبه دمشق والقدس وغزة وعفد وناپلس وعجلون والهبون والبقاع وعكا وتدمر وصيدا وبيروت والكرك والشوبك واقطاعها السنوي كلها مليون اقبه<sup>(٣)</sup> ولأمير لوائها من مئتين الى ثلاثمائة ألف اقبه وفيها ١٢٨ زعامة و ٨٦٦ اقطاعاً وعدد جندها ٢٦٠٠ من الفرسان . وكانت ايلة طرابلس عبارة عن الوبه طرابلس وحماة وحمص وسليمية وجبلة وارتفاعها السنوي خمسة يوكات<sup>(٤)</sup> ولدوان الخاص من ٢١٠ الى ٣٩٠ ألف اقبه وحاميتها من الفرسان ١٤٠٠ وايلة حلب وتدخل فيها حلب واذنة واكراد كليس والبيرة (بيرو جك) وعزبز والمعرة وتركان حلب وعزاز ومنبج والمضيق وخراجها ثمانمائة وسبعة عشر ألف اقبه ودوانها الخاص يرتفع من ٢٠٠ الى ٥٠٠ ألف اقبه وفي هذه الايلة ١٠٤ زعامات و ٧٩٩ اقطاعاً وحاميتها ٢٥٠٠ فارس يخرج منها عشرة يوكات كان يدفعها اولاد رمضان حكام اذنة . وهناك بعض الوبه تحسب من سوربه مثل الرقة وسروج وعانة تدفع ايضاً خراجها بحسبها .

و كانت الدولة تستوفي نصف ايراد سورية على عهد السلطان سليمان الاول<sup>(٥)</sup> اعني في سنة ١٥٥٣ م ٢٠٠٠٠٠٠٠ دوكا والدوكا عشر اقبجات والبارة ثلاث اقبجات وتصرف الباقي على وقاية البلاد ومحافظةها وكذلك كانت تفعل في مصر تأخذ نصف ريعها وتصرف النصف الآخر في حمايتها .

(١) تاريخ ابو الفاروق لمراد بك (بالتركية) . (٢) نتائج الوقوعات لمصطفى باشا

(٣) كل ثلاث اقبجات بارة وكل ٤٠ بارة قرش والكيس خمسمائة قرش ذهباً

او مائة . (٤) اليوك مبلغ خمسمائة الف قرش . (٥) منتخبات الجوائب

وما برحت الحال المالية في هذه الديار في ادبار وهي تبعد للوالي الذي يتولى زمام الحكم فقد ذكروا ان والي الشام رفع في سنة ٩٩٤ المظالم وابطل المكوس الزائدة فابطل مكس الخمرات وكان لكل من كان حاكماً على بر الشام ثم ابطل اليسق من باب صاحب الشحنة. واليسق كبير الانكشارية يلتزم هذه الوظيفة بمال كبير يدفعه للآغا والباشا ويكون في باب صاحب الشحنة يقطع الجرائم ويدفع المال عن اربابه يربيع ديناراً عثمانياً كل يوم فاذا كانت الجريبة خمسين ديناراً مثلاً دفعها عن الزم بها وله رجها في كل يوم خمسون عثمانياً فاذا بقيت عليه اباماً حتى يسعى في تحصيلها تضاعفت عليه حتى لا يقدر على الوفاء والتخلص منها فان كان له اسباب او عقار او وقف او غير ذلك باعها او ملكها لذلك اليسق كيفما اراد فادى ذلك الى تمول الانكشارية وتملكهم كثيراً من الاملاك وابطل اليسق من باب القاضي والانكشارية التي رتب على البضائع المجلوبة وابطل المكوس التي كانت تؤخذ على اللبن الداخلى الى دمشق وعلى الموازين .

وفي سنة ١٠٠٤ طالبت الحكومة الرعايا بعوارض سنتين جديدة وعتيقة وطالبوا الامراء ائيليين بمال عظيم . وهذا كثيراً ما كانت تعتمد اليه حتى الى عهد قريب تطلب المال قبل استحقاقه وتسبب اموال الصيارف والمرايين بحجة الاستدانة منهم وحدث ان بعض الامراء والملوك صادروا النصارى واليهود خاصة كما فعل الملك الاشرف قايتباي فصادرهم مرتين في ايامه . وغرّم احمد حافظ باشا سنة ١٠١٨ وكان كافل الشام اموالاً طائلة وصادر جماعات في دمشق واخذ اموالاً منهم بغير حق ولذلك كانت المصادر عامة تتناول من في صندوقه مال ايا كان مذهبه .

وهكذا انقضى القرن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر في سلسلة مغارم ومظالم فقد تولى احمد باشا الجزائر دمشق لأول مرة سنة ١٢٠٠ وكانت مدة حكمه فيها خمس سنين لم يرتفع شهر أو احداً من طلب المال ظلماً ومن طرح النقود وطرح البضائع المتنوعة ينهبها من جهات ويطرحها على اخرى باسعار زائدة ومن مظالمه انه اذا وجد قتيلاً في احد الايام بلحقون جميع القرى التي تشرب من ذلك النهر وياخذون منهم مالا غزيراً وكان لا عمل له الا القبض على الاغنياء ومصادرتهم على

قد جيلنا بأمير ظلم الناس وسبغ فهو كالجزار فيهم يذكر الله ويذبح  
قال ابن آق بيقي<sup>(١)</sup> في حوادث سنة ١٢١٧ شغل الشام بالظلم والكرامية الباشا  
من البلاد واشتغل من آغا بالظلم في دمشق وارهاق القرى بالطروحة والكراميات  
واقراض الذخائر ومعاونة الجردة وغير ذلك من المظالم التي لم يسمع لها اثر في  
السابق . وفي سنة ١٢٤٧ كانت محاولة سليم باشا والي الشام وضع « مصريتين »  
ضريبة على كل سكرة أي عقار في دمشق من جملة اسباب قتله حرقاً مع جماعته .

وقال ابن عابدين : ان غالب الغرامات الواردة على القرى في هذا الزمان  
( أي في أوائل القرون الثالث عشر ) ليست لحفظ املاك ولا لحفظ أبدان وانما  
هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف الوالي وانباعه وعمارات منزله ومنزل  
عسكره وما يدفعه الى رسل السلطان الواردين بأوامر ونواه وامثال ذلك كله  
يأخذ من القرى ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ في بلادنا في السنة مرتين ويزيد  
فيها نراهم كثيرة رشوة لاعوانه وحواشييه من اعيان البلدة وقد جرت العادة بقسمة  
ذلك كله على عدد فدان القرية وقارة يقسمونه على مقدار حق الشرب بالساعات  
الترمنية فمن كان له فدان مثلاً يؤخذ منه ما يخصه او من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه  
سواء كان رجلاً وامرأة او صيباً وكذا يجعلون منها على رقاب الرجال نساكتين  
في التربة الذين لامك لهم فيها .

قلنا وهذا من جملة الدواعي التي انتقلت بها في القرون الماضية قرى ومزارع كثيرة  
في سهول سورية وجبالها الى ارباب النفوذ فخرج اهلها عن ملكها ورضوا بالاستعباد  
على ان يكونوا احراراً مالكيين وذلك فراراً من ظلم الحكومة وتخلصاً من  
الضرائب الثقيلة التي لا تتحملها نفس بشرية وكثيراً ما كان الشيوخ يقصون علينا  
قصة الطبلية يوم تدق في قريتهم ويحيي اعوان الظلمة لاخذ المظالم من اهلها ، وهناك  
كنت تسمع من المؤلمات وضروب الظلم في طرق الجباية ما نسأل الله معه السلامة  
وتستغرب كل الغرابة من جنس هذا النطق المتمرد ومن طراز ادارة العثمانيين  
التي تعرف كيف تستنزف دماء الامة واموالها وقلمها فكرت فيما يجلب لها الثروة  
ويحفظ عليها الحق وبقم بينها قسطاس العدل .

ولما قنع جيش محمد علي المصري ببلاد الشام كان الاجنبي<sup>(١)</sup> اذ ذاك يعطي رسوم كإكرام و ضرائب اقل مما يدفع الوطني بكثير ولذلك اضطر بعض التجار الى اتباع حماية الاجانب حتى يستطيعوا ان يتجروا وهذا كان مبدأ اشتداد الامتيازات الاجنبية . كتب اللورد توفرين<sup>(٢)</sup> الى حكومته سنة ١٨٦٠ يقول : في مقدمة اسباب ضعف الادارة العثمانية في سورية ان الباب العالي كان يعتبر هذه الولاية منذ بضع سنوات كإبالة اجنبية يقتضي الانتفاع منها ما امكن ولذلك طرح منصبها في المزاو ولم يول عليها الا الزائد الاخير ومن الطبيعي ان كل وال جديد لم يكن يفكر الا في تعويض ما دفعه من المال وجمع الثروة فيسلب اهالي ولايته لدن وصوله مبتزاً منهم الاموال ومثقلاً كاهلهم بالضرائب الجديدة. وبعدها ذكر كيف كان الوالي يرشو جماعة الاستانة لتستقيم له الولاية مدة يواصل فيها استنزاف الاموال واملأ جيوبهم بها قول : فنشأ عن ذلك مظالم لا تطاق وابتزاز اموال لا تحصى وتعاقب على الابالة ولاه غير اكفاء للمنصب جاثرون مرتشون طماعون في جمع المال لا تشبع يطونهم خالون من ادنى اهتمام بالمصلحة العامة اه .

تبدلت الاوضاع الادارية في سورية مرات على عهد العثمانيين وفي سنة ١٢٧٢ هـ كانت تقسم الى اياتين اية دمشق واية صيدا ودخل الاولى التي هي عبارة عن دمشق ومرج العرطة ووادي العجم ووادي بردى وجبل قلمون وحمص وبعلبك ومعرة النعمان وعجلون والبقاع وحاصبيا وراشيا وهوران وجبل الدروز وحصن الاكراد والقنيطرة وايكي قيولي من الخراج والاعشار والبدل العسكري والرسوم المختلفة ١٨٠٥ ٤ اكياس يضاف اليها ٩٠٠ كيس كانت تدفعها الخزينة الى الاوقاف وذلك عدا ما كان يؤخذ من حمص وهوران وحصن وجبل الدروز وحصن الاكراد ومعرة النعمان وعجلون عيناً من الاعشار والرسوم وهو ١٨٧٥٩ اردباً من القمح و٢٥٨٨٤ اردباً من الشعير و٩٥١ من الذرة و١٢٣٩٣ اوقه سمن و ٣٢٠ اوقه حوبر و ١٣٠٠ رأس غنم وكانت دخل ابالة صيدا وقائم مقامتي

(١) سورية على عهد حكومة محمد علي ليبريه F. Lerrier : la Syrie

Sous le gouvernement de méhémet - ali



لبنان الدرزية والمسيحية وبدخل فيها بيروت وطرابلس واللاذقية ونابلس وعكا وحيفا وساحل عثليت والاقضية الشمسية ١٥٤,٣١٠ كيباً ماعدا المستوفى عيناً من القمح والشعير والذرة والكرسنة والسهم والعدس والسمن والزيت والفيالج والقطن. وكان مجموع دخل ايلة دمشق ١٨٥ الف ليرة على ذاك العهد وايلة صيدا ١٥٠ الفاً وكان لبنان يؤدي للدولة سنوياً ٣٥٠٠ كيس جزية وخراجاً. كتب المستر برانت قنصل انكاترا في دمشق الى سفير دولته في الاستانة عن حالة ايلة دمشق في ١٤ حزيران ١٨٥٨ من كتاب ما يأتي ان الضرائب كانت باعظة على عهد الحكومة المصرية على ان استتباب الامن وعدم نجل الحكومة على الشعب كان يكفيان لاقتناعه ان في وسعه تحمل وقرها دون ان يرزح تحتها وكان الدخل يدار بنزاهة واقتصاد ولدى الحكومة المصرية جيش وافر العدد وتقوم بكل نفقات ادارة الايلة المتوقع ازديادها تدريجياً اما حالة اليوم ( اي على عهد الحكم التركي ) فهي على عكس ما تقدم على جميع الوجوه فالضرائب عبء ثقيل لا يطاق<sup>(١)</sup> مع انها اقل من ذي قبل والامن مفقود والدخل يقل كل يوم لاهمال القرويين حرارة الاراضي وكل ما يتم جمعه ينفق باسراف او يسرقه الموظفون والاموال اللازمة لادارة الحكومة تطلب من الاستانة وصار من الجلي ان المالية ترداد اختلالاً وفساد الادارة مستمر. كانت حكومة محمد علي فرضت على كل ذكر ساكن في المدينة ضريبة جديدة تدعى ضريبة الفردة تختلف بين ١٥ قرشاً الى ٥٠٠ قرش حسب حالة كل انسان وكان مجموعها يبلغ عشرين الف ليرة انكليزية ولما عاد الاتراك الى البلاد لقوا مقاومة شديدة في جبايتها فابدلوها بضريبة على البيوت تستوفي دون حدوث اضطراب كبير او قتال على ان مجموعها لا يتجاوز العشرة آلاف ليرة انكليزية وقد جرت بعض احتسارات وفرضت ضرائب جديدة على البنائات المحدثه للاستعاضة عن الدخل الذي امروا به وكانت الحكومة المصرية تستوفي نحو ٥٥ الف كيس

(١) قال يبريه ان الضرائب التي وضعها ابراهيم باشا المصري على السوريين كانت شديدة وما كان القوم يتحملونها لو لم يكونوا من عناصر واديان مختلفة فلنا ومن حسنات ابراهيم باشا انه ابطل الرشى والاصطناع وابطل المصادرات وقرر حق التسلك.

ولا يتأخر لها بارة وهذا المبلغ بساوي ٢٧٥ الف فهبط الدخل اليوم الى ٣٥ الف كيس قيمتها ١٤٣ الفاً وخمسمائة جنيه يجبي منها عشرة آلاف كيس اي زهاء ٤١ الف جنيه في ذمة الاهالي وهذه يتعذر جباية قسم منها .

هذا ما قاله رجل غريب عن البلاد واصرح منه ما كتبه مدحت باشا ايام كان والياً على سورية بتاريخ ١٧ آذار ١٢٩٥ شرقية من لائحة في سياسة سورية واموالها وبما قاله :<sup>(١)</sup> ان الاوامر التي تصدر من الاسناتة الى سورية محصورة في طلب المال والجنود فقط وبذلك بطل العمل بالقانون والاصول المرعية وفتحت ابواب سوء الاستعمال وماعدا بعض الرجال من الموظفين اصبح كبار العمال وصغارهم لا يلتفتون الى غير مصالحهم فطراً على المعاملات الخلل وبسوء تأثير ذلك فسدت اخلاق الناس وكثر القتل والنهب والفسارة على الاموال والعروض في كل مكان واختل الامن كل الاختلال . قال واذا القينا نظرة على واردات الدولة نرى الحراج والاموال قد نزل ارتفاعها الى النصف وخربت مسائل الاعشار البلاد وقل البديل العسكري وحدث ما شئت عن بلية «القائمة» فمن اجل سقوط اسعارها نزلت الواردات في العام الماضي الى النصف وبقي النصف الآخر في باب النفقات بدون تسديد .

وكلام مدحت باشا يشمل ولايتي سورية وبيروت لان الولايتين في عهده كانتا ولاية واحدة فكلامه يشمل معظم سورية وفلسطين وبالطبع كانت فلسطين اقصى الجنوب وحلب في اقصى الشمال على هذه الصورة او اشد لان روح المملكة كانت واحدة وهي المركزية الشديدة وكانت في الدور الذي سلف لا مركزية ولكنها اشبه بالفوضى . ولم تتغير الحالة المالية عن عهد مدحت باشا بل ظلت تعسة الى آخر سقوط سورية ورحيل الاتراك عنها منذ ثلاث سنين وان كانت الارتفاعات زادت في العقود الاربعة الاخيرة لانتشار الامن في الجملة بتأسيس المحاكم النظامية التي قضت على الاستياء بعض الشيء وكفت البادية عن العيش في البلاد القريبة من المعمور بعد ان كانت تأتي لاخذ الحوة من القرى القريبة من الحواضر الكبرى ولزيادة النفوس بقلة الاوبئة وتجفيف بعض البطائح وسد العجز المالي ولا سيما في

(١) خاطرات مدحت باشا ( بالتركية ) .

الساحل بما ادخله المهاجرون الى اميركا وغيرها من ابناء سورية فكانوا وما زالوا يحملون الى هذه الديار مبالغ طائلة تدخل في تحسين الزراعة والصناعة وتزداد بها الحركة التجارية . وكانت الدولة العثمانية كلما سلخت عنها الولايات النائية تزيد في مقدار الجباية والمظالم على بلادها فالدخل ينقص على الدوام بسلخ الممالك من جسمها والخرج يزيد لان اهل الاستانة عالة على اهل الولايات يشقى هؤلاء لينعم اولئك ويبنوا القصور ويتمتعوا بالولدان والخور .

ولم يكف الحكومة العثمانية زيادتها في العشور حتى بلغت ثلاثة عشر اربعا في المئة تؤخذ من الحاصل والمحصول عدا ما يلحقها ظلم الملتزمين والعشارين وهو قد يبلغ عشرين في المئة في بعض الانحاء ولم يكفها زيادة الاموال والضرائب الاخرى الى ضعفين بل الى اضعاف ما كانت قبل عشرين سنة بل زادت في العشر والخراج زيادة مهمة مدة الحرب العامة دع ما حدثته من التكاليف الحربية واستلته من اموال الفلاحين وعروضهم ومواشيهم ولولا ارتفاع الاسعار ودخول ملايين من الليرات التي اقترضتها الدولة من المانيا لتنفقها على الجيش الذي جمعه وجلبته من القاصية لولا ذلك ل بقي عشرة في المئة فقط من قري هذا القطر عامراً ولاضت الحال اتعس مما كانت قبل ستين او سبعين سنة ابام كان الفلاحون لا يستطيعون زراعة اراضيهم لقلة الايدي العاملة فيجلبون اناساً من العبيد يستخدمونهم في الحرت والكرب .

لا جرم ان الاموال اذا جبيت كما تجبى في البلاد المتمدنة بالرقق وبحسب طاقة المكافين يتوازن مع الزمن الدخل والخرج بل قد يزيد الاول على الثاني اذا وقع الاقتصاد في وجوه النفقات تكتفي سورية بما تخرجه لها ارضها وبفيض علمها ما تصرفه على الخطوط الحديدية ورصف الطرق وتعييدها في المدن وبين القرى ومن الاسلاك البرقية والتلفونية والكهربائية وتجفيف البطائح واصلاح طرق الري واقامة معالم العلم ودور التهذيب . وكل مملكة تسد عجزها بالاقتراض ولا تستثمر بايدي رجالها مافي سطحها وبطنها من الخيرات يكون مصيرها الى الاستعباد الاقتصادي وهو ابشع ضروب الاستعباد في هذا العصر وما لا تستطيع ان تعمله لنفسك ليس في مكنة غيرك ان يحمله اليك . وكل امة لا تفرض الجباية بالعقل ولا تجبها بطرق العدل ولا تبذل على المرافق العامة منها الفضل تنحل بل تضمحل . محمد كرد علي